مجلة أكاديمية محكمة تعنى بالدراسات القانونية والاقتصادية والإنسانية برؤية حضارية تكاملية
A peer-reviewed journal in law, economics, and humanities from an integrative civilizational perspective

المفوضية السامية الإسبانية في شمال المغرب على عهد لوبيث فرير (López Ferrer) (1931–1933): صراعات العلاقات الدولية وتحديات الأمن الداخلي

غيتة الأزرق

دكتوراه في التاريخ المعاصر
جامعة سيدي محمد بن عبد الله-كلية الآداب والعلوم الإنسانية-سايس-فاس

ملخص: يتناول هذا المقال وضعية المفوضية السامية الإسبانية بشمال المغرب خلال عهد المفوض السامي لوثيانو لوبيث فرير (1931–1933)، وهي مرحلة اتسمت بتعقيدات سياسية وأمنية ودبلوماسية في سياق الجمهورية الثانية بإسبانيا. ويسعى البحث إلى دراسة التحديات التي واجهت الإدارة الاستعمارية الإسبانية، خاصة على مستوى العلاقات مع فرنسا، وتنامي نشاط الحركة الوطنية المغربية، وتفاقم الاختلالات الأمنية والاقتصادية داخل منطقة الحماية .كما يسلط المقال الضوء على سياسة لوبيث فرير في تدبير شؤون المنطقة، من خلال تحليل مواقفه من الإصلاحات الإدارية، والحركات الوطنية، والتيارات الماسونية داخل الإدارة الاستعمارية. ويعتمد البحث على مقاربة تاريخية تحليلية بالاستناد إلى مصادر إسبانية ومغربية، لإبراز حدود السياسة الاستعمارية الإسبانية خلال هذه المرحلة، والتوتر بين الحفاظ على السيطرة الاستعمارية ومتطلبات الواقع السياسي والاجتماعي المتغير.

الكلمات المفتاحية: المفوضية السامية الإسبانية؛ لوبيث فرير؛ الحماية الإسبانية؛ الحركة الوطنية المغربية؛ الجمهورية الثانية.

Abstract: This article examines the Spanish High Commission in Northern Morocco during the mandate of Luciano López Ferrer (1931–1933), a period marked by political, security, and diplomatic challenges within the context of the Second Spanish Republic. It analyzes the difficulties faced by the Spanish colonial administration, particularly relations with France, the rise of the Moroccan nationalist movement, and internal security and economic problems in the Protectorate.

The study explores López Ferrer's administrative policies and his approach toward reforms, nationalist activism, and conflicts within the colonial administration. Based on a historical and analytical

approach using Spanish and Moroccan sources, it highlights the limits of Spanish colonial governance and the tensions between maintaining colonial control and adapting to changing political and social realities.

Keywords: Spanish High Commission; López Ferrer; Spanish Protectorate; Moroccan National Movement; Second Spanish Republic.

مقدمة:

شكّل الاستعمار الإسباني لشمال المغرب، منذ توقيع الاتفاق الفرنسي الإسباني بمدريد في 27 نونبر 1912، مرحلة حاسمة في التاريخ المغربي المعاصر، إذ أرسى بنية استعمارية خاصة اتسمت بطابعها العسكري والإداري المركب. وبعد سنوات من المقاومة المسلحة والاضطرابات القبلية، سعت إسبانيا إلى ترسيخ وجودها السياسي من خلال مؤسسة المفوضية السامية بتطوان، التي أصبحت أعلى سلطة تنفيذية تمثل الحكومة الإسبانية في المنطقة الخاضعة للحماية، وتشرف على تدبير الشؤون المحلية، وضبط الأمن، وتنسيق العلاقات مع المخزن والخليفة.

وقد تعاقب على هذه المؤسسة عدد من المفوضين السامين، كان لكل واحد منهم أسلوبه الخاص في تدبير شؤون الحماية تبعاً للتحولات السياسية التي عرفتها إسبانيا، سواء في ظل الملكية أو الديكتاتورية أو الجمهورية الثانية. وفي هذا السياق، تبرز فترة المفوض السامي لوثيانو لوبيث فرير(**López Ferrer**) (1931–1933) بوصفها إحدى أكثر المراحل حساسية في تاريخ الحماية الإسبانية، بالنظر إلى تشابك الأزمات السياسية والأمنية والاقتصادية، وانعكاسات التحول الجمهوري في إسبانيا على المنطقة الشمالية من المغرب.

فقد تولى لوبيث فرير مهامه في ظرفية دقيقة اتسمت بتصاعد مظاهر الانفلات الأمني، وتنامي التهريب وانتشار السلاح، في ظل ضعف الإمكانات المالية للإدارة الاستعمارية. كما عادت خلال هذه المرحلة قضية "الانسحاب من الشمال" إلى واجهة النقاش السياسي في مدريد، في ظل ضغط الرأي العام، وتنامي نشاط الحركة الوطنية المغربية، وتزايد حساسية العلاقات الإسبانية الفرنسية بشأن تدبير الشأن المغربي.

وانطلاقا من هذه المعطيات، يسعى هذا المقال إلى دراسة موقع لوبيث فرير داخل هذا السياق المعقد، من خلال تحليل طبيعة التحديات التي واجهت المفوضية السامية الإسبانية، ومدى قدرة المفوض السامي على التوفيق بين متطلبات الإدارة الاستعمارية، وضغوط العلاقات الدولية، والتحولات السياسية التي شهدتها إسبانيا خلال الجمهورية الثانية.

إلى أي حد استطاع لوثيانو لوبيث فرير، خلال فترة توليه منصب المفوض السامي الإسباني بشمال المغرب (1931–1933)، تدبير التوازنات السياسية والأمنية والدبلوماسية التي عرفتها منطقة الحماية، في ظل التحولات التي أفرزتها الجمهورية الثانية بإسبانيا، وتصاعد مطالب الحركة الوطنية المغربية، واستمرار التنافس الإسباني الفرنسي حول مستقبل المنطقة؟

أولا: توتر العلاقات الثلاثية: فرنسا، إسبانيا والحركة الوطنية، وإثارة قضية «الانسحاب من الشمال» على عهد لوبيث فرير.

1- لوثيانو لوبيث فريروسياق الجمهورية الثانية.

قبل الخوض في سياسته وتجربته العملية بشمال المغرب لابد أن نحيطى القارئ بماهية الشخصة المحورية في المقال حيث يتعلق الأمر بالمفوض السامي المدني لوثيانو لوبيث فرير (Lucian Lopez Ferrer) الذي ولدي سنة 1869 بمدينة بلنسية (Valencia)، في عائلة من طبقة الأثرياء. درس القانون في جامعة «بلنسية Valencia»، ليتخرج منها محاميًا وسياسيًا ودبلوماسيًا، وفي سنة 1898 انضم إلى السلك الدبلوماسي[1]. عين نائب قنصل في مانيلا (Manila)، لكنه لم يكن راغبا في هذه الوجهة، ثم استقال، وذهب إلى لشبونة في سنة 1904، وفي السنة الموالية، غادر هذه المدينة ليصبح نائبًا لقنصلية جبل طارق[2]. وشارك في مؤتمر الجزيرة الخضراء، منذ تلك اللحظة، أصبح لوبيث فرير أحد الدبلوماسيين الإسبان ذوي الخبرة والمعرفة حول المغرب[3].

كان في تطوان لست سنوات، حتى سنة 1913، وشارك في المفاوضات التي توجت بإنشاء منطقة النفوذ الإسبانية في المغرب وإنشاء الهيكل الأولي للإدارة الإسبانية التي ستحكم الإقليم. وكان أداء فرير في تطوان فعالا حيث شارك في الاحتلال السلمي الذي قام به الجنرال ألفاو Felipe Alfau Mendoza[4]. وفي غشت 1913 تمت ترقيته إلى منصب قنصل من الدرجة الأولى، واضطر إلى مغادرة تطوان إلى وجهته الجديدة في هافانا[5]. طوال حياته المهنية سيكون المغرب وجبل

---

1. Antonio Atienza Peñarrocha, *Africanistas y Junteros, el ejército español en África y el Oficial José Enrique Varela Iglesias,* Tesis Doctoral, Dirigida Por: Dr. D. Federico Martínez Roda, Universidad Cardenal Herrera-CEU, Valencia 2012, p. 869.

2. Juan Bautista Vilar Ramírez, *Un diplomático español entre Marruecos y Cuba*, Nuevas aportaciones documentales a la biografía de Luciano López Ferrer y a sus conexiones con la masonería, Murcia: Editorial V Centenario, Comisión de Murcia, 1992, p.190.

3. A. A. Peñarrocha, *Africanistas y Junteros...,* op.cit., p.869.

4. Juan Bautista Vilar Ramírez, *Un diplomático español entre Marruecos...,* op.cit., p.190.

5. C.P.F.Turégaño, «La Alta Comisaria de España en Marruecos...», op.cit., p.196.

طارق وكوبا الوجهات التي اكتسب فيها لوبيث فرير المزيد من الخبرة والتي مارس فيها نشاطًا أكثر نفوذاً[1]. في سنة 1915 عُيّن في القسم المغربي من وزارة الدولة بمدريد، واستمر في هذا المنصب حتى سنة 1921 حيث قام بمهام مختلفة.

عُيّن سكرتيرا للمفوضية السامية في 7 يوليو 1921، أي خلال فترة المفوضين الساميين برينغر وبورغيطي، وعاصر السياسة العسكرية النشيطة لاستعادة الأراضي، التي وضعها برينغر، إلى عقد اتفاقيات افتداء الأسرى مع بورغيطي، بعد استقالته في يناير 1923، بقي لوبيث فرير مفوضا ساميا لأكثر من شهر حتى بعدما أنهى هوراثيو إتشيفاريطا (Echevarrieta Horacio) افتداء أسرى معركة أنوال[2]. التي توجت بإنقاذ أكثر من 300 سجين احتجزهم بعد هزيمة أنوال[3].

شغل منصب مفوض سامي مؤقتا سنة 1923 بعد بوركيطي[4]، حتى وصول لويس سيلبيلا[5]. حيث استقبل هذا الخبر باستياء واضح، رغم توقفه رسميا في 27 أبريل 1923، عن الممارسة العملية ترك مهامه كأمين عام قبل تولية سيلبيلا في هذا المنصب والذي لم يستقبله عند وصوله إلى تطوان[6]. بعد مجيء الحكومة المؤقتة للجمهورية، وبموافقة الرئيس ألكالا ثامورا، ووزير الدولة أليخاندرو ليروش (Alejandro Lerroux) وأثانيا (Manuel Azaña)، تم تعيين لوثيانو لوبيث فرير، كمفوض سامٍ في المغرب[7]، بلا شك بسبب خبرته الطويلة في منطقة الحماية، وهو الدبلوماسي الأكثر تأهيلا لشغل هذا المنصب[8].

بدأت العلاقة الفرنسية الاسبانية بالتوتر عندما سمحت السلطات الإسبانية للقوات الفرنسية بالتمركز في بعض القبائل مثل بني زروال الواقعة في منتصف الطريق بين منطقتي الحماية في منتصف العشرينيات من القرن الماضي وأثناء القتال ضد محمد عبد الكريم، كما تم الحفاظ على الوجود العسكري الفرنسي في الأماكن المنسوبة رسميًا إلى إسبانيا[9]. خلال المرحلتين المتعاقبتين من حكم الجمهورية، بُذلت جهود كثيرة مع فرنسا لجلاء قوتها عن تلك الجيوب لكن

---

1. Ibid., p.191

2. C.P.F.Turégaño, «La Alta Comisaria de España en Marruecos....», op.cit., p.191.

3. Ibid, p.196.

4. Raanan Rein, *Spain and the Mediterranean since 1898*, Routledge 2007, p .82.

5. Francisco Romero Salvador, *The Foundations of Civil War, Revolution, Social Conflict and Reaction*, Routledge, Second Edition, 2016, p .252

6. Juan Bautista Vilar Ramírez, *Un diplomático español...*, op. cit, p.19.

7. في مايو من نفس العام عين قنصل عام في جبل طارق، حيث بقي في هذا المنصب حتى وصول الجمهورية. في جبل طارق، قام بربط بعلاقات مع المسؤولين البريطانيين والمدنيين والعسكريين الذين حكموا منطقة الحماية، وكذلك مع التجار الأثرياء للمستعمرة.

-Juan Simeón Vidarte, *Las Cortes constituyentes de 1931-1933,* Grijalbo, Barcelona, 1976, p.39.

8. Juan Bautista Vilar Ramírez, *Un diplomático español...*, op. cit.p.191.

9. Páez-Camino Arias, Feliciano. «El Magreb en las relaciones hispano-francesas durante los años treinta». *Studia Historica. Historia Contemporánea*, Vol. 13 (1995-1996), febrero de 2010, p.201. Disponible en : https://revistas.usal.es/uno/index.php/0213-2087/article/view/5850.

دون جدوى، حيث أجرت حكومة مانويل أثانيا (Manuel Azaña) المفاوضات الكثيرة بشأن هذه القضية منذ سنة 1932[1]. بالإضافة إلى هذه القضايا الحدودية، كانت لفرنسا وإسبانيا قضايا مشتركة في منطقة الحماية، سواء أكانت مشاريع سكك حديدية (مثل الشركة الفرنسية الإسبانية للسكك الحديدية من طنجة إلى فاس) أو كيفية التعامل مع الحركة المغربية المتنامية[2].

كانت إحدى المشكلات الأولى التي ظهرت في العلاقات الإسبانية الفرنسية بعد فترة وجيزة من إعلان الجمهورية في إسبانيا هي انزعاج القطاعين الدبلوماسي والصحفي الفرنسي من احتمال حدوث تغيير في الوضع الاستعماري للمغرب الإسباني[3]. في الواقع، لم ينبع القلق الفرنسي من أي مبادرة إسبانية، ولا حتى من خطة عمل، ولكن من التصريحات التي أدلى بها إنداليثيو بريطو (Indalecio Prieto)[4]، في بلباو في 26 يونيو 1931، بمناسبة الحملة الانتخابية للبرلمان التأسيسي[5]. كان جوهر رأي بريطو هو أن إسبانيا ستحسن صنعاً إذا تنازلت عن محميتها في المغرب وتضعها في أيدي عصبة الأمم[6].

وقد أعيد نشر هذه المقترحات في الصحافة الفرنسية وأثارت بعض القلق في الأوساط السياسية وفي بعض قطاعات الرأي العام، حتى اضطرت السفارة الإسبانية في باريس إلى نفي قيام الحكومة الإسبانية بأي نشاط في هذا الصدد[7]. ومنذ نهاية صيف سنة 1931، اختفت الشائعات حول تخلي إسبانيا عن منطقتها المغربية من الصحافة الدولية وحل محلها شائعات أخرى تتعلق بالتفاهم الاستعماري المتزايد بين فرنسا وإسبانيا[8]. سرعان ما أصبح واضحًا أن المشاريع، التي دافع عنها بعض الاشتراكيين البارزين الذين لديهم مسؤوليات في حكومة إسبانيا الجديدة، ضُحي بها من أجل التماسك

---

[1]. Ibid, p.206.

[2]. Ibidem.

[3]. Ibid, p.201.

[4]. هو سياسي إسباني من حزب العمال الاشتراكي الإسباني (PSOE)، وخلال الجمهورية الثانية نُفي في المكسيك بعد هزيمة الجمهوريين في الحرب الأهلية الإسبانية، وتولى رئاسة الحزب الاشتراكي بين عامي 1948 و1951، هناك الكثير من التفاصيل ضمن هذا الكتاب:

-Octavio Cabezas, Indalecio Prieto, *Socialista y español,* Madrid: Algaba Ediciones 2005.

[5]. F.P.C. Arias, «El Magreb en las relaciones Hispaño-francesas...», op.cit., p.201.

[6]. Ibidem.

[7]. انتشرت الشائعات التي ولدت من كلام بريطو أيضًا عبر وسائل الإعلام البريطانية، وفي 29 يونيو، نشرت السفارة الإسبانية في باريس المذكرة الآتية: «معلومات من لندن تعلن أن وزير المالية الإسباني، السيد بريطو، كان سيبلغ لجنة الانتداب رغبة عصبة الأمم في تسليم الأراضي التي تحتلها إسبانيا في المغرب إلى المنظمة الدولية المشار إليها. ولسفارة إسبانيا سلطة إنكار هذه الأخبار الكاذبة بالأساليب الممكنة.

-FF.P.C. Arias, «El Magreb en las relaciones Hispaño-francesas...», op.cit., p.201.

[8]. Ibid, p.204.

الوطني والتوازن الدولي والحفاظ على الصداقة مع فرنسا[1]. في 25 غشت 1931، ألقى مجلس الوزراء الإسباني كلمة عن المشاريع الحكومية على المغرب[2].

أجرى أثانيا Azaña، وزير الحرب آنذاك، محادثة مع المفوض السامي الإسباني في المغرب، لوثيانو لوبيث فرير، وأشار فيها إلى وجود توتر إسباني فرنسي قوي، فيما يتعلق بالقومية الإسلامية التي تحركت بقوة بالمنطقة الإسبانية مقارنة مع المنطقة الفرنسية[3]. في 6 شتنبر1931 أعرب إنداليثيو بريطو للسفير الفرنسي في مدريد، جون هيربيت (Jean Herbette)، عن قناعته بأن إسبانيا وفرنسا سيتعاونان بالضرورة على العمل معًا في المغرب[4]. بعد ذلك، في بداية شهر نونبر، استُقبل لوسيان سان، المقيم الفرنسي في الرباط، واستضافته في مدريد، مما أثار تكهنات حول تقارب إسباني فرنسي محتمل قائم على أساس الاتفاقات المغربية على وجه التحديد[5].

وقد كان الغرض من هذا اللقاء هو إخبار المقيم العام الفرنسي بأن الحكومة الإسبانية سوف لن تلبي أي مطلب من مطالب عريضة فاتح ماي، وإذا وافقت على إجراء الانتخابات البلدية الحرة فذلك من أجل تطبيق الظهير الخليفي الصادر عام 1931 أي قبل توصل الحكومة بالعريضة[6]. وأذاعت محطة راديو الرباط التصريح الذي أدلى به المقيم العام الفرنسي للصحافة حيث قال إنه وجد السيد لوبيث فرير مستعدا للقيام بعمل مشترك معه ولذلك فإنه مرتاح للنتائج التي أسفرت عنها مقابلة عرباوة[7]. لكن المقيم العام الفرنسي لم تعجبه الإجراءات الجديدة التي كانت تتخذها الجمهورية في الشمال[8].

ففي جميع الاجتماعات التي كانت تعقد بين قادة البلدين، كان هناك دائمًا حديث عن تنسيق واتخاذ مجموعة من الإجراءات، فمثلا المقابلة التي كانت بين فرانثيسكو لارغو كاباييرو (Francisco Largo Caballero) وبيير لافال (Pierre Laval)، حيث نقل الوزير الاشتراكي لفرنسا فكرة الاستمرار في الحفاظ على التعاون[9]. لكن العلاقة بين القوتين

---

[1]. Ibid, p.203.

[2]. Ibidem, p.202.

[3]. Azaña, Manuel. *Memorias políticas y de guerra* Edición de Carlos Rojas, Barcelona : Editorial Crítica, 1978. vol. I, p. 127.

[4]. F.P.C. Arias, «El Magreb en las relaciones Hispaño-francesas...», p.204.

[5]. Ibidem.

[6]. محمد بن عزوز حكيم، **يوميات زعيم الوحدة**، مؤسسة عبد الخالق الطريس للثقافة والفكر الهلال العربية للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الرباط 1990، ص.179.

[7]. محمد بن عزوز حكيم، **أب الحركة الوطنية الحاج عبد السلام بنونة حياته ونضاله**، مطابع ميثاق المغرب، الرباط، 1995، ج3، ص.61.

[8]. *Tomas García Figueras, Marruecos: La acción de España en el norte de África, Ediciones Fe, Barcelona, 1939.*, p. 253.

[9]. J. C. Girona, *Entre el reformismo y el combate por la independencia. El Nacionalismo en el norte de marruecos (1912-1956),* Tesis Doctoral, Dirigida por el Dr. Josep Sánchez Cervelló y El Dr. Manuel Loff, Universidad Rovira I Virgili, Tarragona, 2020, p.271.

الاستعماريتين توترت في نهاية مايو 1931 مع تعيين الوزير الأعظم الجديد[1]، أي بعد وفاة محمد بن عزوز الذي شغل منصب الوزير الأعظم للخليفة منذ فرض الحماية[2].

يوضح مانويل أثانيا في مذكراته أن عبد السلام بنونة كان ينوي شغل المنصب[3]، لكن عندما اكتشف الفرنسيون ذلك، أرسلوا برقيات إلى المفوض السامي تحذرهم من أنه إذا عُيّن مثقف[4] تطوان في منصب الوزير الأعظم، فإن العلاقات بين الدولتين ستنتهي[5]. أظهر المفوض السامي الإسباني، لوبيث فرير، أنه رجل مغامر، لكنه ليس مرنًا جدًا في علاقاته مع الفرنسيين، ومع الخليفة (ممثل سلطان المغرب في المنطقة الإسبانية) ومع وزارة الدولة نفسها[6].

عمل فرير على تعيين علال بن عبو، وهو أحد وجهاء مدينة طنجة[7]، كوزير أعظم لدى الخليفة الأمير مولاي الحسن، ويقول كباث بخصوص هذا التعيين: «قال لي المفوض السامي أنه قد اقترح على الحكومة تعيين ابن عبو على رأس الصدارة العظمى، لأنه صديق له منذ أن كان يقوم مقام المفوض السامي مؤقتا سنة 1923، حيث ساعده في قضية افتداء الأسرى»[8]. اعتبر هذا التعيين بمثابة استفزاز للوطنيين بشمال المغرب، وبمثابة صفعة للوجه المغربي، لأن من عُيّن عربي إسباني يقيم في مدينة طنجة فضلا عن كونه حصل على الجنسية الإسبانية، وهو معروف بولائه وتفانيه في خدمة إسبانيا، ولم يقبل الوطنيون بهذا التعيين لهذا السبب، إضافة إلى أن مرشحهم للوزارة كان هو بنونة[9]. وعين بعض الباشوات المعروفين بتسلطهم مثل إدريس الريفي على تطوان والذي كان السبب في عدة شكاوى رفعها المغاربة لسلطات مدريد مباشرة أو لسطات الحماية[10].

وكان رد فعل الوطنيين أن قاموا بتنظيم مظاهرة احتجاج على ذلك التعيين بحجة أن أهم منصب مخزني لا يمكن أن يشغله شخص يحمل الجنسية الإسبانية لأنه سيكون بمثابة عضو إسباني في الحكومة الخليفية ولأن الجمهورية أقدمت

---

[1]. Ibidem.

[2]. El Telegrama del Rif, 26-5-1931, "Fallecimiento del Gran Visir", p. 2.

[3]. خلال تلك الفترة، كانت إحدى استراتيجيات القادة الوطنيين هي محاولة ضمان المناصب المختلفة بالإدارة.

-*AGA* (15) 3.01, Caja 81.10122, «Informe sobre los funcionarios Marroquíes en la Administración del Protectorado Español, Elaborado por la DAI en 1934».

[4]. علل الفرنسيون هذا الرفض بأن بنونة كان على علاقة وثيقة مع شكيب أرسلان، وبالتالي لا يمكن أن يضمن السلام والنظام في الجزء الشمالي من منطقة الحماية.

-*AGA,* (15) 3.01/02, caja 81.10121, «Información sobre la visita del embajador de Francia Corbin al Ministro de Estado, 22 de junio de 1931».

[5]. Manuel Azaña, *Diarios completos. Monarquía, República, Guerra Civil, introducción de Santos Juliá, Barcelona, Crítica, 2000,* p. 239.

[6]. F.P.C. Arias, «El Magreb en las relaciones Hispaño-francesas...», op.cit., p.206.

[7]. ميكيل مارتين، **الاستعمار الإسباني في المغرب (1860-1956)**، ترجمة عبد العزيز الودي، منشورات، الرباط، 1988، ص. 94.

[8]. محمد بن عزوز حكيم، **أب الحركة الوطنية**، م. س، ج3، ص.18.

[9]. ماريا روسا دي مادارياغا، **مغاربة في خدمة فرانكو**، ترجمة كنزة الغالي، تقديم محمد العربي المساري، منشورات الزمن، مطبعة النجاح الجديدة، الطبعة الثانية، 2014، ص.139.

[10]. عبد الرحيم برادة، **إسبانيا والمنطقة الشمالية المغربية 1931-1956**، منشورات إفريقيا الشرق، الدار البيضاء،2007، م. س، ج2، ص. 311.

على ما لم تقدم عليه لا الملكية ولا الدكتاتورية من قبل[1]. يقول فيغيراس في هذا الصدد: « كانت أول عثرة لفرير هي اختياره لابن عبو لمنصب الصدر الأعظم الشاغر منذ وفاة ابن عزوز، وكانت النتيجة هي تحرك الوطنيين بتطوان بدعوى أن ذلك كان إهانة لهم، وأفهموا المفوض السامي أنهم مستعدون للتظاهر بعنف يوم دخول ابن عبو لتطوان، فما كان من المفوض السامي إلا الإذعان لمطلب الوطنيين فكانت تلك ضربة قاسمة لإسبانيا»[2].

إن فرير بهذا القرار فعل ما لم تقدر عليه الحكومات السابقة لا الملكية ولا الديكتاتورية بكل مفوضيها فعله. فالشيء الذي فكر فيه فرير لم يسبق له مثيل بحيث أنه كان يريد أن يحتكر جميع الوظائف المغربية، ويسندها إلى الإسبانيين أو من يحملون الجنسية الإسبانية. استقبل فرير الوفد الذي شارك في المظاهرة والذي هدد بتنظيم مظاهرة عنيفة في نفس اليوم الذي سيحل فيه ابن عبو بتطوان[3]. و هذا ما جعل فرير يعدل عن هذا التعيين، حيث استقبل الإسبان ابن عبو عندما كان قادما من طنجة إلى منصبه الجديد، وأخبروه بالعودة لأنه لن يشتغل في هذا المنصب، وكانت هذه الخطوة بمثابة ورقة رابحة للوطنيين لإفشال مخططات إسبانيا[4].

ومن أجل التنسيق الأمني، قام فرير بجولة في المغرب الفرنسي، وزار الرباط وفاس في نهاية دجنبر عام 1931، تباحث مع المقيم العام الفرنسي لوسيان سان صاحب الظهير البربري[5]. الذي أطلق موجة من القمع في صفوف المحتجين ضد الظهير[6]. واعترف ثابيكو المساعد الأيمن لفرير أن اضطراب الأمن في المنطقة الإسبانية يعود لنشاط بعض الخلايا الشيوعية والجمعيات الإسلامية[7].

لقد كانت السلطات الفرنسية قلقة اتجاه سياسة التسامح واللين التي تعتمدها الحكومة الجمهورية اتجاه المغاربة، وما يمكن أن ينتج عن ذلك من مخاطر، الأمر الذي سيؤثر سلبا على العلاقة بين إسبانيا والمغرب[8]. وقد عمد فرير إلى تفادي ذلك، ويبدو أن أثانيا لم يكن يعلم بالتهديد الموجه من قبل فرنسا بقطع علاقتها مع إسبانيا في حالة تنصيب بنونة وزيرا، لأنه لم يستشر قط في اجتماعات المجلس الوزاري، وتراجع الإسبان عن تنصيب علال بن عبو وزيرا وعُيّن أحمد

---

[1]. عبد العزيز السعود، **الاستعمار الإسباني في المغرب: المقاومة المسلحة والنضال الإصلاحي والسياسي الوطني**، منشورات مؤسسة الشهيد امحمد أحمد بن عبود، مطبعة تطوان- تطوان، الطبعة الأولى 2016، ج2، ص.185.

[2]. محمد بن عزوز حكيم، **أب الحركة الوطنية**...، م.س، ج2، ص. 20؛250 T. G. Figueras, *Marruecos,* op.cit. p.

3. T.G. Figueras, *Marruecos,* op.cit, p.250

[4]. عبد الرحيم برادة، **إسبانيا والمنطقة الشمالية**...، م. س، ج1، ص. 311.

[5]. المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[6]. J. C. Girona, *Entre el reformismo...,* op.cit., p.280.

[7]. عبد الرحيم برادة، **إسبانيا والمنطقة الشمالية**...، ج1، ص.311.

[8]. ماريا روسا دي مادارياغا، **مغاربة في خدمة فرانكو**، م. س، ص.139.

غنيمة، الذي سيصبح لاحقا من أقوى داعمي فرانكو[1]. على الرغم من الضغط الفرنسي، لم يكن لدى حكومة مدريد نية لمنح منطقة حمايتها مزيدا من الحكم الذاتي على المدى القصير، وكان هذا سببا في تشبث الوطنيين بمطالبهم فلم يتخلوا عنها واستمروا في العمل على جبهات مختلفة التي شكلوها طوال العقد الثالث من القرن العشرين[2].

كانت فرنسا تبذل قصارى جهدها كي لا تعير الحكومة الإسبانية ومفوضوها اهتماما لمطالب وفد الأمة. لكن فرير كان قائما بالواجب وبدأ يظهر أنه غير مستعد لتطبيق ما اتفق عليه مع زعيم الوحدة الطريس. شرع فرير في خطته الرامية لشد الخناق على الوطنيين ومنعهم من تنظيم اجتماعاتهم فاستدعى إلى مكتبه كلاً من المراقب المدني كخيغاس والباشا محمد زيوزيو وأمره بالتحقيق مع العناصر البارزة التي وقعت على عريضة المطالب[3].

استمر فرير في اتخاذ المزيد من الاحتياطات السياسية، ففي تصريح لجريدة (Heraldo de Madrid) بتاريخ 12 يوليوز سنة 1932، ذكر أنه يقتفي النشاط السياسي للخلايا الوطنية المغربية والشيوعية في المنطقة[4]، وذكر أن البورجوازية الوطنية خاصة في تطوان والتي تم التسامح معها في البداية، بدأت تقوم بأنشطة تقلق السلطات الاستعمارية، وأصبح من الصعب الآن محاربتها، كما بدأ الوطنيون يتبادلون النصائح. وذكر كذلك بأن بعض النقابات تقوم بدعاية وطنية في صفوف العمال المغاربة[5]. بدأ تحدي الحركة الوطنية المغربية لنظام الحماية في الظهور، ولكن كانت تلك الحركة المناهضة للاستعمار يميل الإسبان إلى اعتبارها موجهة بشكل خاص ضد فرنسا[6]. كما شهد الرئيس ألكالا ثامورا على أن المغاربة اعتادوا إعطاء تلميحات لتفضيل إسبانيا على فرنسا[7].

ورغم التعليمات التي كان فرير يتلقاها من مدريد، فقد كانت قناعته راسخة بأن لا يخطو في أي سياسة يمكن أن تغضب فرنسا، وقد بدأ حل المجالس البلدية في نفس السنة من انتخابها مما يؤكد أنه يسير في هذا المنحى. وكان الوطنيون في هذه الفترة يتوفرون على لائحة من المطالب لتقديمها للمقيم العام الجديد، والتي سميت بـ«**مطالب الأمة المغربية**»، وقد طرحت المسألة التعليمية إلى جانب مطالب أخرى حول الصحافة والممارسة الديمقراطية معلقة بالقول: « إننا نسجل بمداد الأسف كون الحكومة السابقة لم تبدي أي اهتمام بتعليم الأهالي كما يجب، فقد مضى على الحماية ما يقرب من عشرين سنة لم تفتح خلالها مدرسة ابتدائية خاصة بالأهالي مبنية على ثقافتهم الخاصة ولغتهم العزيزة، فلذلك نطلب من الحكومة الجمهورية المنصفة فتح مدارس ابتدائية في المدن والقرى ومدارس ثانوية في أهم المراكز ويكون نظام

---

[1]. المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[2]. Rocío Velasco De Castro, *El Protectorado de España en Marruecos*, op.cit., p. 102.

[3]. عبد العزيز السعود، **الاستعمار الإسباني**...، م. س، ج 2، ص.186.

[4]. عبد الرحيم برادة، **إسبانيا والمنطقة الشمالية**...، م. س، ج1، ص.315.

[5]. نفسه، ص.316.

[6]. F.P. C. Arias, « El Magreb en las relaciones Hispaño-francesas... », op.cit., p.202.

[7]. Niceto Alcalá Zamora, *Memorias,* op-cit, pp. 330.331.

التعليم على أساس اللغة العربية وثقافتها مع اللغة الإسبانية وآدابها، كما نطلب فتح المدارس الصناعية والفلاحية عصرية وإرسال بعثات لتلقي العلوم في المدارس العليا الإسبانية»[1].

لكن فرير كان شديد التحفظ اتجاههم ويعاملهم باللامبالاة[2]. و« الحقيقة أنه مادام على وفاق تام مع المقيم الفرنسي لوسيان سان فلا يسمح بشيء فيه منفعة للأهالي»[3]. وكان الطريس قد دعا لتنظيم مظاهرة بشأن حل المجالس البلدية، وقد اضطر المقيم العام لمقابلة الوفد المتزعم للمظاهرة واقترح عليه كتابة تقرير يخص المطالب والتذكير بالانتخابات البلدية الحرة التي جرت بالمنطقة سنة 1931، والتي حُلت في السنة الموالي وتعيين أعضاء جدد[4]. وعلى إثرها أُعفي المقيم العام لوبيث فرير من منصبه وغادر تطوان يوم 29 دجنبر1932[5]. ولعل هذا الموقف كان يشاطره فيه المسؤولون على رأس إدارة الحماية بل وحتى الحكومة إذ لا غرابة أن نرى رئيس الحكومة أثانيا نفسه يكتب في مذكراته ليوم 12 يوليو: «أن لا بد أن تكون في حياة الجمهورية مرحلة دكتاتورية لتقسيم الأحوال خصوصا فيما يتعلق بحرية الصحافة»[6].

ورغم أن السلطات الإسبانية لم تلب مطالب الحركة الوطنية في مجالها، إلا أنه يجب القول إن ظروف الوطنيين هناك أحسن وأكثر لينا مما هي عليه في مجال التراب الفرنسي. وتحولت تطوان في الثلاثينات إلى معقل الانتفاضة وقيام الحركة الوطنية، وكانت كل الجرائد والمجلات الصادرة بالشرق الأوسط تصل إلى تطوان وتمنع في تراب الحماية الفرنسية. وفي فاتح أكتوبر 1933 أعطى محمد داود انطلاقة أول مجلة بتطوان تحت اسم «**السلام**» التي ستصبح لاحقا المجلة السياسية الفلسفية «**المغرب الجديد**» سنة 1935[7]. هذا الأخير سبق له أن أخرج للوجود أيضا الأسبوعية الوطنية الأولى في فاتح مارس 1934 تحت عنوان «**الحياة**». لقد كانت مواضيع الوطنيين تركز على كل ما هو سياسي وثقافي. وكان كل تهجمهم يستهدف سياسة فرنسا في المغرب، أما فيما يتعلق بموقفهم اتجاه إسبانيا فقد كان أكثر اعتدالا.

ثانيا: فرير أمام تحديات الأمن المفقود والموارد المحدودة.

بدأ فرير في مواجهة نوع جديد من التحديات تمثل في الانفلات الأمني ومحدودية مورد الدولة الحامية، ففي الثلاثينيات من القرن الماضي خاصة في الفترة الممتدة بين عامي 1931 و1932 نمت المطالب السياسية للقومية

---

[1]. محمد بن عزوز حكيم، **وثائق تشهد**، مطبعة الساحل الرباط، 1980، م. س، ص.14.

[2]. **نضالنا القومي في الرسائل المتبادلة بين الأمير شكيب أرسلان والحاج عبد السلام بنونة**، مطبعة دار الأمل، طنجة، الطبعة الأولى، 1400هـ/1980م، م. س، ص.229.

[3]. المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[4]. الطيب بنونة، م. س، ص.479.

[5]. الطيب بنونة، **نضالنا القومي**...، م. س، ص.479.

[6]. عبد العزيز السعود، **الاستعمار الإسباني**...، م. س، ج2، ص. 189.

[7]. ماريا روسا دي ماداريا غا، **مغاربة في خدمة فرانكو**، م. س، ص.141.

الوطنية، قادها جيل جديد من الشباب بزعامة عبد الخالق الطريس، الذي نظم مسارها الجديد[1]. كما تسببت الأزمة في نمو النقابات العمالية التي نشأت في السنوات التي تلت الحرب العالمية الأولى، في مدن مثل الدار البيضاء والرباط والقنيطرة ومكناس[2]، والتي تسببت للسكان المغاربة في الانهيار التام للاقتصاد التقليدي، وتسريع عملية إضفاء الطابع البروليتاري على سكان الريف، الذين اضطروا للذهاب للعيش في المدينة، في ظروف معيشية يرثى لها[3]. لم يتسبب السخط في زيادة الاحتجاجات والإضرابات فحسب، بل أدى أيضًا إلى الحاجة إلى التنظيم[4]. منذ تلك السنوات، بدأ الحوار داخل النقابات العمالية حول تعبئة المغاربة من أجل الانخراط في النقابات[5]. لكن الأزمة الاقتصادية وتعنت أرباب العمل والحاجة إلى القوة لمواجهتها أدت إلى زيادة حضور المغاربة، وبدأوا في تشكيل لجان إدارية بحضور مغربي[6].

جاء قرار تعيين سلطات الحماية للوبيث فرير مفوضا ساميا خصيصا من أجل مقاومة الاضطرابات في المنطقة الشمالية[7]، ويرجع هذا التعيين إلى أفكاره التي تتماشى وفكر الجمهورية الاستعماري المقنع، إضافة إلى أن تعيينه جاء كنقطة مقصودة طبعا وضرورية بالنسبة لما تراه الجمهورية الثانية مناسبا. ورغم كل ذلك فإن فرير تعرض لهجومات عديدة من بعض النواب وبصفة خاصة من النائب الاشتراكي الراديكالي بريث مادريغال(Pérez Madrigal) أحد المنتخبين عن المنطقة، بيد أن ما كان يهم المسؤولين في مدريد بصفة أساسية هو هدوء المنطقة وعدم زعزعة المكونات الاستعمارية في داخلها وخارجها، ففي جلسة الكورطيس المنعقدة في 29 مارس سنة 1932 جدد المجلس الثقة في سياسة فرير، وقام بتخفيض ميزانية المخزن لتصبح ثمانية ملايين بسيطة من أجل الرفع من ميزانية الدولة الإسبانية نفسها[8].

واضطر فرير بسبب ذلك إلى إعادة الإسبان الذين ليس لهم مصادر عيش قارة، طبقا للقانون المنظم للهجرة وفرض الجواز على أولئك الذين كانوا يرغبون في دخول المنطقة بدعوى نشر بعض الأفكار الفوضوية وغيرها التي قد تمس المصالح الاستعمارية لبلدهم. كما كان لتسريح المغاربة من الجيش الإسباني، وحالة الفقر والبؤس والبطالة، أثر كبير على تطرف المغاربة وأفكارهم في هذه المرحلة بالذات، فالتهدئة الحقيقية كانت هي انقاذ المنطقة من الوضعية

---

1. J. C. Girona, *Entre el reformismo...*, op.cit., op.cit., p.287.
2. Albert Ayache, *Le Mouvement Syndical Au Maroc*, Tome1.1919.1942, l'harmattan, 1985, p.11.
3. Ibid, p.79.
4. J. C. Girona, *Entre el reformismo...*, op.cit., p.288.
5. Ibid, p.288.
6. López García, Bernabé, *Política y Movimientos Sociales en El Magreb*, Editorial: Centro de Investigaciones Sociología, Madrid,1989, p.21
7. صادفت الحركة العمالية ذكرى فاتح ماي، الذي كان يعتبر عيد العمال في إسبانيا وكانت تستغله الجمهورية لتعبئة العمال، ومع تصاعد الأزمة للمفوضية السامية تدخل المفوض السامي لوبيث فرير كوسيط للمتضررين من الشركة المنجمية، لكن هذه الحلول لم تكن مرضية للعمال بل كانت لصالح أصحاب الشركات، إضافة إلى المظاهرات العارمة التي عرفتها المنطقة الإسبانية جراء نجاح الجمهورية وفرار الجنرال خوردانا.
8. عبد الرحيم برادة، **إسبانيا والمنطقة الشمالية**...، م. س، ج1، ص.315.

المزرية التي كانت تمر بها والحد من العملية الاستعمارية الاستيطانية[1]. حيث أخذ فرير يروج لفكرة الضبط الأمني للمجال الحضري والقبلي بسياسة أهلية عن طريق التقرب من الأهالي المغاربة من أجل ضبطهم، هكذا جاءت سنة 1932 بقرار فرض بطاقات الهوية على كل البالغين 14 سنة فما فوق[2].

أقبلت المنطقة على النشاط الوطني وشرعت في القيام ببعض الاغتيالات والثورات المحدودة، خاصة في منطقة الريف، كتلك التي قامت بها قبيلة بني سعيد[3]. وفي مارس 1933 طرد بنونة من المنطقة الفرنسية بسبب أفكاره الوطنية[4]. رد الوطنيون بحملات دعائية في منطقة الريف مستغلين الاتصالات التي أجروها في القبائل[5]. وقد ردت المفوضية السامية على ذلك بمنع المغاربة المشتبه في قيامهم بالدعاية السياسية من التداول في المناطق الريفية[6].

فكل المصادر والمراجع أكدت أن المنطقة كانت تمر بأزمة اجتماعية واقتصادية خانقة لم تعشها خلال «عمليات التهدئة»[7]. حيث شهد الإنتاج الفلاحي والمعدني تراجعا كبيرا أدى إلى تسريح العمال من الأراضي الاستيطانية ومن الجيش وفرض المراقبة على تنقلهم. أثيرت هذه المشاكل أثناء مناقشة الكورطيس لميزانية الحماية خلال الجلسة العامة ليوم 29 مارس 1933، وعلى إثرها خُفّضت ميزانية الجيش وأعداده، كما خفضت ميزانية التسيير فتم حذف بعض الإدارات والمصالح، كما خفضت ميزانية المخزن إلى ثمانية ملايين بسيطة من أجل الرفع من ميزانية الدولة الإسبانية[8]، رغم اعتراف فرير الصريح بصعوبة المهمة إلا أنه يرى أنها ليست مستحيلة بالنسبة إليه، كما اعتبر أن هذه الصعوبات اختلقتها الحكومات الإسبانية نفسها[9].

عرفت فترة المفوض السامي لوبيث فرير انفلاتا أمنيا خطيرا، تجلى في شن الجمهورية حملة كبيرة ضد على تجار السلاح ومهربيه، وصرح المفوض السامي لوبيث فرير منذ وصوله إلى مدريد قائلا: «يروج حديث مؤخرا عن تهريب للأسلحة في المغرب الخليفي، فبمجرد وصول هذه الأخبار إلي بادرت بالتحقيق في الأمر، والذي لم أتوصل من خلاله إلى نتائج، يمكن

---

[1]. المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[2]. محمد بويقران، **المغرب والجمهورية الثانية**...، م. س، ص.117.

[3]. T. G. Figueras, *Marruecos*, op.cit., p .282.

[4]. J. C. Girona, *Entre el reformismo*..., op.cit., p.289.

[5]. *AGA*, (15) 13.01, caja 81.696, «Situación general de las cabilas, julio, agosto y septiembre 1933».

[6]. *AGA*, (15) 13.01, caja 81.660. «Telegrama de la Alta Comisaría, Tetuán, 15 de junio de 1933»

[7]. عبد الرحيم برادة، **إسبانيا والمنطقة الشمالية**...، م. س، ج2، ص.317.

[8]. المرجع نفسه، ص.317.

[9]. *Bulletin de l'Afrique française*, n°7, juillet 1931.pp .479.480.

أن تمر بندقية بين الحين والآخر إلى داخل المغرب في ظروف مربية، لكن ذلك لا يرقى ليصبح تهريبا منظما للأسلحة»[1].

كان خطاب فرير تشكيكا واضحا في عملية تهريب الأسلحة، كما يعتبر أيضا تهدئة من نوع خاص حتى يوضح للجمهورية بأنه قادر على تخطي هذا المشكل. وأعلنت الجريدة الفرنسية «لوجورنال Le Journal» من باريس عن احتمال وجود تهريب للأسلحة لفائدة الوطنيين المغاربة، كذبت جريدة «EL Sol» النبأ مؤكدة أنه: « من الممكن أن تتسرب بندقية لا أكثر، إن 50.000 جندي و10.000 شرطي يقومون بحراسة صارمة»[2]. لكن الجريدة الفرنسية (L'Afrique française) صرحت عكس ما قاله فرير، بأن التهريب لم يتوقف يوما، بل أصبح في نمو متسارع، رغم مصادرة الحكومة الجمهورية الثانية لمصانع السلاح في المتروبول في منطقة إيبار (Eiber) وغرنيكا (Guernica)، لكن هذه الإجراءات لم تحد من تجارة التهريب، فقامت الحكومة بطلب من فرير تعزيز البنية الاستراتيجية للتكتيك الأمني والسياسي التي بدأت تطبقه في المنطقة بتوصية من كل المكونات الجمهورية في المتروبول وبالمنطقة[3].

تجلت مظاهر عدم سيطرة فرير على زمام الأمور في اجتماع العرائش الذي ضم السكان المغاربة بناحية اللوكوس المطالبين بتوسيع الإصلاح الزراعي بمنطقة الحماية، وإصدار مرسوم 8 أكتوبر الذي يلزم الإسبان بالحصول على الجواز للدخول في منطقة الحماية خشية تسرب الأفكار«الثورية» إلى البادية المغربية، وكذلك اعتقال بعض المغاربة بعد قيام لجنة من الأهالي في متم شهر نونبر بزيارة أسقف مدينة طنجة لتعرض أمامه حالة القمع التي تعيشها المنطقة الإسبانية وتسلمه رسالة مفصلة في الموضوع، إلا أن هذا الأخير انتقل في اليوم الموالي إلى تطوان ليبلغ المفوض السامي بأمر اللجنة[4].

أما على مستوى القبلي فقد نجح فرير في إقامة جهاز قمعي مهيمن مارس خلاله المراقبون المعينون من قبله حكما شاملا وارتكبوا كل أنواع الجور والتعسف والابتزاز بدرجات فاقت ما تعرضت له القبائل سواء خلال النظام الملكي أو أثناء دكتاتورية بريمو دي ريبيرا. وحيث كان هذا الوضع الذي لا يمكن تحمله في قبيلة الأخماس الحربية، فإن بعض العناصر الملكية الإسبانية باتفاق مع بعض رجال الكنيسة دبروا ما سمي«مؤامرة باب تازة» فاختاروا القبيلة المذكورة ومن ثم اتصلوا بزعمائها وعرضوا عليهم السلاح والمال وحرضوهم على الثورة مع مساعدة من شرفاء تجكان، إلا أن مراقب

---

[1]. محمد بويقران، **المغرب والجمهورية الثانية في إسبانيا 1931-1936**، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، منشورات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، دار أبي رقراق، الرباط، 2013، م. س، ص.30.

[2]. ميكيل مارتين، **الاستعمار الإسباني**...، م. س، ص.96.

[3]. عبد الرحيم برادة، **إسبانيا والمنطقة الشمالية**...، م. س، ج1، ص.317.

[4]. عبد العزيز السعود، **الاستعمار الإسباني**...، م. س، ج2، ص.112.

القبيلة وخمسين عسكريا إسبانيا أوقفوها. وقد كتب عبد السلام بنونة في هذا الصدد:« إن مؤامرة باب تازة هي من عمل الحزب الملكي الذي استعان برجال الكنيسة وببعض العناصر من الطائفة الدرقاوية، ولكن لوبيث فرير وشركاءه الفرنسيون عملوا المستحيل لينسبوا إلينا المحاولة الفاشلة، ولكن بفضل الله فشلت جهودهم»[1].

ومن بين السياسات الصارمة التي نهجها فرير فصل العرب عن البربر، فيما كانت المنطقة الغربية مسلمة، واستمرت المنطقة الشرقية في الحفاظ على مميزاتها البربرية، حيث عمل في خطته الجديدة منع استعمال العربية في الريف والريفية في جبالة[2]. لم يكن فرير بهذه القرارات سوى يحاكي زميله ليوطي في المنطقة السلطانية. ونبه فرير إلى أن« **الأهلي**» (المغربي) ليس عدوا ولا مهزوما وإنما أخ نقوده نحو التقدم، ويجب ردعه إذا تمرد على السلطة. غير أنه ليس بعدو إنه في حاجة إلى وصايتنا، حيث سجل المفوض السامي، أهداف السياسة الاستعمارية الجمهورية والمتمثلة في الإبقاء على الريفيين في محيطهم والتهيؤ بشكل تدريجي، لتطوير ذهنيته باتجاه تبني تصورات وأفكار إسبانية[3].

كما اعتبر أن الأهليين الذين لقنوهم تعليما كاملا هم من يشكلون خطرا وهم أكثر عداء، فإسبانيا لم تكن ترغب في تعليم أبناء المنطقة حتى لا يتبنوا فكرة تصفية الاستعمار. هذه الإجراءات كان فرير يحاول الاقتداء بها، بعد وضع بطاقة أمنية خاصة بكل المغاربة الذين تجاوزوا سن الرابعة عشرة، ومنع استعمال اللغة العربية في منطقة الريف إلى غير ذلك، هذه الإجراءات الأمنية عززتها السلطات الجمهورية اليسارية بترتيبات اقتصادية واجتماعية من شأنها تخفيف الضغط الشديد على المحميين حتى لا يرتموا في أحضان النشاط الوطني، كما أن الآمال التي كانت معلقة على النظام الجمهوري كانت كبيرة[4].

قام فرير بإصدار ظهير يعيد تنظيم الجماعات ويحدد شروط التصرف في أملاكها، وقد أعطى البند الثاني من الفصل الأول الحق للقواد برئاسة الجماعات القبلية ولشيوخ جماعة الأفخاذ بعد تعيينهم من قبل السلطات بقرار وزاري، وتجتمع الجماعات بعد طلب رئيسها المعين لكن تخضع كلها حسب البند الخامس من الفصل الثاني لوصاية الشؤون الأهلية إلى غير ذلك من الإجراءات التي حاولت أن تفرغ دور الجماعات التقليدي من محتواه السياسي وغيره[5].

كانت الحكومة الجمهورية منذ فبراير 1932 قد شرعت في تطبيق سياسة تنزع نحو فصل ما هو أمازيغي عن ما

---

[1]. نفسه، ص.111.
[2]. ميكيل مارتين، **الاستعمار الإسباني**...، م. س، ص.98.
[3]. المرجع نفسه، ص.100.
[4]. عبد الرحيم برادة، **إسبانيا والمنطقة الشمالية**...، م. س، ج2، ص.252.
[5]. المرجع نفسه، ج1، ص.315.

هو عربي، فمنعت التدابير الجديدة استعمال اللغة العربية في الريف واستعمال«الشلحة» في منطقة جبالة مقتفية في ذلك ما صنعه الفرنسيون منذ مدة في منطقة حمايتهم، وهو حصول تطور خارج إطار الإسلام هدفه المدبر هو مضاعفة تقسيم الأمة المغربية[1]. فبينما كان الشطر الغربي عربيا احتفظت الجهة الشرقية بمميزاتها البربرية عن ذوي الأصول العربية، فالجمهورية بهذا القرار كانت تحاكي ما قام به الفرنسيون بعد صدور الظهير البربري في 30 ماي1930[2]. في مايو من نفس السنة، أرسلت اللجنة الوطنية لتطوان برقية إلى السلطان تطلب فيها إلغاء الظهير البربري[3].

يبدو أن سياسة لوبيث فرير تميزت بالانفراج نسبيا- نتيجة الضغوط التي مورست عليه من قبل الوطنيين، ومن مظاهر هذا الانفراج النسبي تمكين الطريس من زيارة شكيب أرسلان بجنيف، واحتفال جمعية الطالب بذكرى الهجرة النبوية والاحتفال بالظهير البربري يوم 16 مايو 1933م، ولم تستطع الجمعية المذكورة الاحتفال بذكرى مرور44 سنة على زيارة السلطان مولاي الحسن لتطوان، والاحتفال بالمولد النبوي، وأصدرت جريدة **الحياة** العدد الأول منها في فاتح مارس 1934، وعملت كتلة العمل على عقد عدة اجتماعات في واضح النهار، ثم قدمت إلى الخليفة مذكرة تطالب بإلغاء الزنا العلني وأسست فرقة الكشاف ودشن فرع الجمعية الطالب المغربية بالقصر الكبير في شهر أبريل[4]. وفي نفس السنة نشأت لجنة التعليم الخاص وألقى الطريس سلسلة من المحاضرات كان الغرض منها جمع المال لفائدة التعليم الحر، وفي غشت طالبت الحركة الوطنية بإنشاء مجلس أعلى للتعليم بالمنطقة[5]، وأخيرا تأسست نقابة الصحافة المغربية. كما انعقد مجلس العرائش بشأن تسليم رخص للتنقيب عن المناجم واعتقال 500 وطني من باب تازة، وطالب السكان خلال مدة تولية المفوضية السامية توسيع الإصلاح الزراعي لكن لم يعرهم أي اهتمام، وفرض الإجراء المتخذ في أكتوبر-التفرقة بين العرب والبربر-الجواز على الإسبانيين لدخول منطقة الحماية، وكان العرب مطالبون بالجواز للانتقال من بلدة إلى أخرى[6]، هذا في ما يخص إنجازاته في شمال المغرب، أما فيما يخص دولته فقد ازدادت سمعة إسبانيا الجمهورية ترديا بسبب بعض الأحداث العارضة أو الطارئة مثل حادث طنجة الذي أجبر معه فرير المقيم العام، على مغادرة مقر حفلة تكريم ألفاريث بويبا وسط استهزاء الكثير من المدعوين الذين اتهموه بقلة حماسه للنظام الجديد[7].

---

[1]. عبد الرحيم برادة، **إسبانيا والمنطقة الشمالية**...، م. س، ج1، ص. 314.

[2]. المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3]. Rocío Velasco de Castro, *El Protectorado de España*, op.cit., p. 102.

[4]. Ibid, p.102.

[5]. التهامي الوزاني، **المقاومة المسلحة**، م. س، ص.133.

[6]. ميكيل مارتين، **الاستعمار الإسباني**...، م. س، ص .102.

[7]. عبد الرحيم برادة، **إسبانيا والمنطقة الشمالية**...، م. س، ج1، ص.318.

لقد ارتكب فرير عدة أخطاء سواء مع العسكريين أو مع الأهالي وكان عرضة للانتقادات المتسارعة من قبل التيار الاشتراكي في مدريد من جهة، والحركة الوطنية في الشمال من جهة أخرى، لكن الحدث الذي كانت له دلالات بعيدة وتخوفت منه السلطات هو حادث باب تازة، فقد جرت أطواره في دجنبر سنة 1932 بثكنة باب تازة، آخر معاقل المقاومة قبل التهدئة النهائية[1].

أغاظت الخليفة هذه الأخطاء الذي كانت له علاقة جيدة مع أثانيا، حيث قابله في مدريد خلال الرحلة التي قام بها إلى إسبانيا في مايو 1932، و اشتكى من تصرفات فرير، وهي مبادرة جعلت فرير يتخوف من تشويه سمعته في نظر المغاربة، وسرعان ما أصبح الموقف واضحًا، حتى بالنسبة لوبيث فرير نفسه، وأن استمراره في منصب المفوض السامي أصبح مستحيلا، خاصة مع معارضة الماسونية الإسبانية. طُلب إقالته بإصرار من قبل أعضاء الحكومة، وهو ما عارضته وانتقدته الصحافة، الأمر الذي جعل أثانيا يفكر في الشخص الذي سيحل محله، قبل رحيله من المفوضية السامية[2].

ألقى مانويل أثانيا في دورة 29 مارس 1932، خطابًا شديد الوضوح وأشار إلى الكيفية التي وجدت بها الحكومة نفسها عندما تأسست الجمهورية في إسبانيا، في وضع «صعب للغاية ومعقد»، حيث استغرقت إعادة الأمور لنصابها عدة أشهر، وعندها فقط كان من الممكن البدء في ترتيب الأمور[3]. كان هذا بمثابة رد فعل على منتقدي سياسة فرير بما فيهم الخليفة السلطاني ومعارضو النظام الجمهوري. وتابع أثانيا القول:« بأنه لا بد من التذكير بأن الجمهورية وجدت نفسها في المغرب وسط أجواء من السخط الشعبي، والمؤامرات، والصفقات الخاسرة، والتوتر المستمر، بل وبلغ الأمر أحيانًا حدّ إضرابات العمال. وإلى جانب هذا المشهد المضطرب، ورثت الجمهورية تنظيمًا إداريًا وبيروقراطيًا صُوِّر ونُفِّذ ومُورس على نحو يتسم بالهدر والارتجال في مختلف الأوامر والإجراءات»[4].

لقد تفاقم المرض البيروقراطي الإسباني، الذي أصبح «مرضا إسبانيا حقيقياً» في المغرب، «ربما بسبب تأثير المناخ السياسي»، وإذ تم منعه في إسبانيا بسبب «كثرة الموظفين في الإدارة العامة»، فقد وصل هذا في المغرب «إلى حدود الخيال بكل ما في الكلمة من معنى»[5]. وعلى هذا المنوال يمكن احتساب سياسة فرير الاستعمارية على أنها رد فعل ضد

---

[1]. المرجع نفسه، ص.319.

[2]. Juan Bautista Vilar Ramírez, *Un diplomático español entre Marruecos y Cuba. Nuevas aportaciones documentales a la biografía de Luciano López Ferrer y a sus conexiones con la masonería, Editorial V Centenario, Comisión de Murcia, Murcia, 1992*, p.193.

[3]. M.R. de Madriaga, «La II República en el Protectorado, Reformas y Contra Reformas Administrativas y Burocráticas », *Revue Awraq*, n. º 5-6. 2012, p.106.

[4]. Ibid, p.107.

[5]. Ibidem.

النشاط الوطني أكثر من أي شيء آخر، وفي ظل هذه الظروف استوجب تغيير المفوض السامي فاضطر للاستقالة التي قدمها لحكومته في شهر يناير 1933م[1]. وهكذا، في يناير 1933، أُقيل لوبيث فرير، الذي تعرضت إدارته لانتقادات شديدة في مجلس النواب[2].

انتقد العديد من النواب بشدة إدارة المفوض السامي لوبيث فرير في جلسة الحوار التي عقدت في 29 مارس 1932 في الكورطيس حول ميزانية المغرب،[3] وتعرض لهجمات قاسية في الكونجرس لاسيما من النائبين إدواردو أورتيغا إي كاسيط (Eduardo Ortega y Gassety) وإ وبيريث مادريغال (Pérez Madrigal)، من الحزب الاشتراكي الراديكالي، اللذين اتهماه بإحاطة نفسه بالمسؤولين «المدمنين على قضيته» والسماح بالممارسات الفاسدة، ومنح رواتب ومكافآت لهؤلاء[4].

جادل البرلماني بأن الجمهورية لا يمكنها الاستمرار في دفع مبالغ لا حصر لها من المسؤولين الذين يعيشون هناك كما لو كانوا في منتزه ترفيهي[5]. وفي جلسات 23 و22 دجنبر، عادت الهجمات ضد لوبيث فرير، اتهمه بيريث مادريغال في خطابه يوم 3 دجنبر أنه استمر في المغرب بنفس السياسة التي كانت سائدة في أيام النظام الملكي[6]. اعتبر النائب الاشتراكي الراديكالي، أن سياسة لوبيث فرير هي مجموعة من الأخطاء، وأشار إلى الرواتب والمكافآت التي يتمتع بها، على حد قوله، مسؤولون كانوا أصدقاء للمفوض السامي[7].

اتهم إدواردو أورتيجا أي جاسيت، العضو الأول في الحزب الاشتراكي الراديكالي، منذ يونيو 1932، لوبيث فرير بسياسة التبذير وتفضيل المسؤولين. وطالما بقي فرير في المغرب، فسيكون من المستحيل، تصحيح أخطاء الماضي وتعديل إدارة منطقة الحماية[8]. على الرغم من أن أثانيا دافع عنه حتى ذلك الحين، إلا أنهم بدأوا يفكرون في الحاجة إلى استبداله[9]. كان من الصعب للغاية استئصال هذه الممارسات الفاسدة الراسخة بعمق. لهذا السبب، ورغم الرغبة في

---

[1]. محمد بن عزوز حكيم، **يوميات زعيم الوحدة**، مؤسسة عبد الخالق الطريس للثقافة والفكر الهلال العربية للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الرباط 1990، م. س، ص.48.

[2]. Carlos Pérez Fernández Turégano, «La Alta Comisaria de España en Marruecos: Estudio institucional y prosopográfico», In *La Administración de Protectorado español en Marruecos,* coordinación de Javier Alvarado Planas y Juan Carlos Domínguez Nafrica, *Boletín Oficial de Estado*, Centro de Estudios Políticos y Constitucionales, Madrid 2014, p. 192.

[3]. M.R. de Madariaga, «El Lucrativo "Negocio" del Protectorado Español», *Hispania Nova Revista de Historia Contemporánea*, núm. 16, Año 2018, p.605.

[4]. Madariaga, María Rosa de. *Marruecos, ese gran desconocido. Breve historia del Protectorado español.* Madrid : Alianza Editorial, 2013, p. 192.

[5]. María Rosa de Madariaga Álvarez-Prida, "El lucrativo 'negocio' del protectorado español". *Hispania Nova. Primera Revista de Historia Contemporánea on-Line en castellano. Segunda Época*, nº 16 (2018), p.603.

[6]. Ibidem.

[7]. Ibidem.

[8]. Ibidem.

[9]. M. R. de Madariaga, *Marruecos...*, op. cit., p. 192.

تجديد وإضفاء الطابع الأخلاقي على خدمات إدارة المنطقة، لم تتمكن الجمهورية من وضع حد لآفة الفساد[1].

وفي 25 يناير جاء فرير إلى شفشاون لتوديع السلطات المحلية هناك قبل مغادرته المغرب والتحاقه بمنصبه كسفير لبلاده بكوبا[2]. كانت الانطباعات التي رسمها أثانيا كرست عدم ثقته اتجاه لوبيث فرير[3]. كما كان مدركًا تمامًا لجميع العيوب التي أصابت إدارة منطقة الحماية، ومدى صعوبة تغيير بعض العادات وبعض الإجراءات الإدارية للحكومات السابقة، إذا لم تكن متعارضة تمامًا، فلن تشبه بعضها البعض بأي حال من الأحوال[4]. كان التوجه الذي يجب أن يعطى للخدمات بمنطقة الحماية هو الحضارة، والتحضر في المدن وتقديم الرعاية الصحية في الريف، وتوفير المدارس، وهي سياسة عامة مثل تلك التي تم تنفيذها في إسبانيا. كانت هذه الخطوط الرئيسية للسياسة الجديدة التي تعتزم حكومة الجمهورية اتباعها في منطقة الحماية والتي ضمنها أثانيا في خطابه.[5]

ثانيا ـ لوبيث فرير في مواجهة التيارات الماسونية: هواجس فكرية ورهانات سياسية.

بدأت مشاكل لوبيث فرير تزداد في شمال المغرب اتجاه العناصر الماسونية أي بعد وقت قصير من القيام بالإصلاحات، إذا كان هناك من بين نواب الجمهورية الثانية العديد من العسكريين في الماسونية[6]. إذ حاول المفوض السامي الجديد تجنب ترقيات المسؤولين الماسونيين، لأسباب إيديولوجية، أو كشكل من أشكال مقاومة الماسونية التي تتحكم في جميع ينابيع القوة في إدارة منطقة الحماية[7].

---

[1]. M. R. de Madariaga, «El Lucrativo...», op.cit., p.604.

[2]. محمد بن عزوز حكيم، **يوميات عبد الخالق والطريس**، م. س، ص.48.

[3]. Juan Bautista Vilar Ramírez, *Un diplomático español...*, op-cit, p.194.

[4]. M.R. de Madariaga, *«La II República...»*, op.cit., p.107.

[5]. Ibid, p.107.

[6]. كان كريستوبال دي لورا (Cristóbal de Lora)، هو الشخصية الرئيسية في الماسونية، وهو قبطان السابق في الفيلق المسؤول الآن عن شرطة منطقة الحماية الإسبانية. وكان من بين أبرز المندوبين العامين، إميليو ثابيكو(Emilio Zapico) ، صاحب المرتبة الثانية في ترتيب التسلسل الهرمي للمفوضية السامية والقائد الأعلى للقوات المسلحة بالمغرب، وميغيل كابانياس (Miguel Cabanellas) ، رئيس محلة تطوان، القائد بيدرو سانشيث بلاثا، قائد شرطة العرائش والقصر الكبير، إلخ. أيضا ومن بين الوطنيين اكتسبت المنظمة المغربية أتباعاً، بمن فيهم قائداها المتميزان، الحاج بن عبد السلام بنونة وعبد الخالق الطريس، أنظر:

-Juan Bautista Vilar Ramírez, *Un diplomático Español...*, op.cit., p.191.

[7]. Ibid, p.192.

ويرجع ذلك، ربما لتورطه في القضايا السياسية، مما يفسر الاضطهاد المستمر والترحيل وحتى السجن، كما حدث مع كريستوبال دي لورا (Cristóbal de Lora)[1]، في سنة 1931، دون سبب واضح، باستثناء انتمائه إلى الماسونية[2]. حيث إن المفوض السامي أمر كريستوبال دي لورا بعدم التعامل مع القائد العام ميغيل كابانياس (Miguel Cabanellas) والمندوب العام إميليو ثابيكو و(Emilio Zapico)، الذي أصدر أمره أيضًا إلى جميع رؤساء خدمات الحماية، قائلا: «بأنه لا يريد أن يفعل شيئًا مع الماسونيين» [3]. أمر لورا، الذي كان آنذاك رئيس شرطة الحماية، بمراقبة كابانياس وثابيكو وإعطائه تفاصيل دقيقة عن جميع خطواتهما، لذلك استقال لورا وانسحب[4]. وبعد بضعة أيام، عاد المفوض السامي فرير للحوار مع الماسونيين، وقام بإهانتهم بطريقة فظة وغير لائقة لدرجة أن كريستوبال دي لورا لم يكن أمامه خيار سوى التوسل إليه لسحب ما قاله لأنه كان يسيء إليه في أكثر الأماكن احتراما[5].

قطع لوثيانو لوبيث فرير منذ هذه اللحظة جميع العلاقات مع لورا رسميًا وعلى وجه الخصوص. ويقال إن المفوض السامي غضب عندما أدرك أن النظام الماسوني له قوة كبيرة في المغرب[6]. على الرغم من حالة الامتياز الظاهرة التي وجدت الماسونية الإسبانية نفسها فيها في تلك الفترة، إلا أن الواقع في منطقة الحماية الإسبانية كان مختلفًا تمامًا، كما يمكن استنتاجه من وثائق تلك الفترة[7].

فقد أرسل قائد المشاة أنطونيو بيالبا إلى مدير المغرب والمستعمرات أنطونيو كانوباس، لائحة بأسماء هؤلاء[8]، من أجل القيام بالحملة ضد الماسونيين، بالاتفاق مع المفوض السامي، حيث أعطت الحملة نتائج فورية[9]. حيث استمر

---

[1]. ولد في سان فرناندو (قادس) في 8 يوليو 1896. بدأ في محفل «الخلاص رقم2» من المحفل الإسباني الكبير في برشلونة، في فبراير 1929 وعرف بتفانيه الكبير للماسونية، وتألقه جعله شخصا موضع تقدير من قبل جميع إخوانه وأعلى السلطات في البلاد، الذين يكنّ لهم اعتبارا خاصا.

-Sin autor, «Homenaje a Cristóbal de Lora, Masón Asesinado por la intolerancia en 1936», *Revista Opinión*, Miércoles, julio 17, 2022, 5:00 pm. https://www.diariomasonico.com/historia/homenaje.a.cristobal.de.lora.mason.asesinado.por.la.intolerancia.en.1936/ أطلعت عليه يوم:30-08-2022

[2]. Valeria Aguiar Bobe, «Soldados orientalistas: Teosofía y Masonería en el Magreb durante la II República Española», *Revista de Estudios Históricos de la Masonería Latinoamericana y Caribeña*, vol 8, núm. 2 (2017): 95–117, https://doi.org/10.15517/rehmlac.v8i2.2664, p.110.

[3]. J. A, Ferrer Benimeli, «Tres documentos y situaciones de la masonería en Melilla y Tetuán», *Aldaba*: *Revista del Centro Asociado a la UNED de Melilla*, nº. 9, 1987, p.77.

[4]. Ibidem.

[5]. Ibidem.

[6]. Ibidem, p.77.

[7]. J. A Ferrer Benimeli, «Tres documentos...» , pp.74.75

[8]. طالت هذه العقوبات أولا: ميغيل كابانياس (El Miguel Cabanellas) القائد العام للقوات المسلحة. إميليو ثابيكو، المندوب العام لمركز المفوضية السامية الذي نُقل إلى بوريطوريكو حيث شغل منصب القنصل العام. كريستوبال دي لورا(Cristóbal de Lora)، رئيس شرطة المغرب، الذي احتُجز لمدة 6 أيام في مليلية دون سبب وجيه. وسانشيث بلازا(Sánchez Plaza) ، قائد سلاح الفرسان ورئيس محلة تطوان الذي ظل موجودًا. إضافة إلى شخصيات أخرى أنظر:

-Ibid, p.77.

[9]. Ibidem.

مسلسل الإقالات المختلفة التي كانت قد بدأت مع وصول المفوض السامي لإسبانيا إلى المغرب في العام نفسه[1]. والدليل على ذلك هو أنه في يوليو 1931، قبل إضفاء الطابع الرسمي على هذه المنظمة، قام المفوض السامي، بفصل العديد من مرؤوسيه لسبب لأنهم الماسونيون، وعين آخرين خارج منطقة الشمال، ومن بين عقوبات أخرى، هدد باعتقال الماسونيين الصغار[2]. مصرحا في البيانات الأولى التي أدلى بها في مأدبة عشاء أنه كان ينوي إنهاء «الماسونيين الصغار في المغرب»[3].

ومع ذلك، فإن الماسونيين المرتبطين بمنطقة الحماية المغربية، حاربوا واحتجوا وقدموا خطابات مختلفة لصالح مهمتهم في شمال إفريقيا وحول إقامة الجمهورية بالمنطقة الشمالية، وهي حقيقة كانت بعيدة كل البعد عن الواقع[4]. قام الأخ خوسيه نابارو دييث (José Navarro Diez)، بحسن نيته، بالتوقيع على وثيقة وزعها على جميع النواب المنتمين إلى الترتيب الذي ذُكرت العناصر المحلية الصغيرة[5].

وأعرب عن يقينه من أن هذا الوضع سيتغير قريبا[6]. لكن التغيير لم يأت حتى 20 يناير 1933، عندما حل حاكم برشلونة حتى ذلك الحين ووزير الداخلية المستقبلي في سنة 1936، خوان موليس، محل لوثيانو لوبيث فرير كمفوض سام للمغرب[7]. شارك بعض الماسونيين والقوميين كمراسلين أمام عصبة الأمم في جنيف واللجنة الإسلامية والجمعيات المماثلة الأخرى. وفي أوقات أخرى، أُرسلت رسائل مختلفة إلى أعلى السلطات الماسونية والمدنية لتأييد إطلاق سراح بعض القوميين الذين سجنوا في المنطقة الفرنسية[8].

في رسائل متتالية إلى خايمي دي أرخيلا سنة 1932، طالب الماسونيون في شمال إفريقيا بإقالة لوثيانو لوبيث فرير في أقرب وقت ممكن من منصب المفوض السامي لإسبانيا في المغرب[9]. ورد في رسالة أخرى بعد شهرين أي في 8 فبراير 1932 موجها نداء مثيرا للشفقة وطلب إقالة المفوض السامي قائلا: «(...) السيد لوبيث فرير الملكي العنيد طوال حياته،

---

1. Valeria Aguiar Bobet, *Soldados Orientalistas...*, op.cit., p.110.
2. Valeria Aguiar Bobet, *La Masonería Española en el Protectorado Marroquí*: Tomo V, pp.155.
3. J. A Ferrer Benimeli, «Tres documentos...» , op.cit., p.76.
4. Valeria Aguiar Bobet, *La Masonería...*, op.cit., Tomo V, p.156.
5. J. A, Ferrer Benimeli, «Tres documentos...» , op.cit., p.78.
6. Ibidem.
7. Ibidem.
8. Valeria Aguilar Bobet, «Hermaño Moro: Masonería y Colonialismo en El Protectorado Español de Marruecos (1931.1936», Rehmlac, Vol. 9, n. º 2, diciembre 2017, abril 2018, p.85.
9. Valeria Aguiar Bobet, *La Masonería...*, op.cit., p.157.

رجل ذو روح رجعية، كان ينفذ حملة اضطهاد ضد جميع الماسونيين في المغرب تحت اسم الحماية المغربية إلى درجة أنه يقضي عليهم من المناصب الرسمية التي عُيّن بها عند قدوم الجمهورية»[1].

أخيرا، اقترح بعض الماسونيين في شمال إفريقيا خايمي دي أرخيلا (Jaime de Argila)، الممثل الأعلى لهذا التيار المؤيد للحركة الوطنية في منطقة الحماية الإسبانية، كمفوض سام للمحمية الإسبانية، وهو أعلى منصب في الإدارة الإسبانية. غير أن هذا يمكن أن ينتج انقساماً معيناً داخل المحافل، على الرغم من أن الانتخابات كانت تعني فقط الفئة الأكثر تأثيراً في نظام الإدارة السياسية للمحمية، بالإضافة إلى ذلك، التصدي للاضطهاد الذي عانوا منه منذ سنة 1931[2]. والحقيقة أن إدخال هذا الجدل داخل المحافل كان جزءاً من هذه الاستراتيجية الأخيرة، التي حاول فيها الوطنيون التفكير وطلب الدعم، ومن الضروري أن تحرمهم السلطات المدنية، وتلجأ على وجه التحديد إلى مُثُل الحرية والمساواة والأخوة التي دافعوا عنها[3].

في هذا السياق، بينما كان الاحتفال بانتصار الجمهورية في شبه الجزيرة وتشكيل حكومة أغلبية ماسونية في عاصمة منطقة الحماية، أرسل المحفل (الشرق الكبير الإسباني)، في 15 دجنبر 1931، الشكاوى بسبب تصرفات المفوض السامي لوبيث فرير، الذي طُلب إقالته بشكل عاجل، حيث وُصف بأنه رجعي ومناهض للماسونية[4]. لكن لم يعرفوا بأنهم أضافوا معارضا جديدا، الذي بمجرد ما أن علم بأن بنونة ماسونيا، قطع العلاقة معه[5].

ولهذه الغاية، أرسل أيضًا أنطونيو مارانييس بورطاليس (Antonio Marañés Portales)، عدة رسائل إلى أليخاندرو ليروش (Alejandro Lerroux)، ومارتينيث باريوس (Martínez Barrios)، وجويس كومبانيس (Lluis Companys)، إلى جانب الماسونيين الآخرين الذين كانوا يشغلون مناصب سياسة في إدارة الجمهورية، طالبًا منهم أن يصوتوا لصالح السيد أرخيلا. ومن بين الأسباب التي بررت انتخابه لمنصب المفوضية السامية، التقدير الكبير لخايمي أرخيلا من قبل «الشعب المغربي»، الذين سيتمكن من جمع توقيع «أبرز عناصره»، بالإضافة إلى «مستعمراته وجنسياته

---

[1]. J. A Ferrer Benimeli, «Tres documentos...» , op. cit.p.75.

[2]. Valeria Aguilar Bobet, «Hermaño Moro...», op.cit., p.85.

[3]- غيثة الأزرق، «علاقة الحركة الوطنية الشمالية بالماسونية خلال فترة الجمهورية الثانية (1931-1936)» **ضمن كتاب جماعي قبسات تاريخية**، أعمال مهداة للأستاذة فاطمة نافع، تنسيق الحو عبيبي، بوشتى المشروح، سيدي محمد الكتاني، منشورات مركز أطاليس للأبحاث الاجتماعية والتاريخية والثقافية، مطبعة بلال-فاس، طبعة، 2024، ص. 164.

[4]. J.A. Ferrer Benimeli, «Tres documentos...», op.cit., p. 74.

[5]- غيثة الأزرق،« علاقة الحركة الوطنية الشمالية بالماسونية...» ، مقال سابق، ص. 165.

الثلاثة»[1]، وهي حقيقة لها فضل للوطن والجمهورية، وتوحيد راية الفكر للمغرب تحت مركزه الرفيع. كان اسم خايمي دي أرخيلا متأصلا جدا فيه، وكذلك لمواهبه المتعددة مثل الفروسية وإتقانه التواصل السياسي والروحي[2].

لم يتم بعد الرد على هذه الرسائل، رغم ذلك استمر مارانييس (Marañés) في التواصل مع الطرف المعني في رسائل متتالية أخرى. الحقيقة هي أن خايمي دي أرخيلا لم يحل محل لوبيث فرير أبدًا، بل جاء خوان موليس أورميا في 23 يناير 1933. كانت ولايته تعني ضربة حظ بالنسبة للماسونيين، حيث خفف الاضطهادات السابقة حتى أحداث أستورياس في سنة 1934، ومنذ تلك الفترة استأنف مناهضة الماسونية في منطقة الحماية وأيضًا عندما بدأت أنشطة الماسونيين في الظهور[3]. لكن في شتنبر 1933، طلب المحفل الكبير في المغرب دعم الماسونية لوضع حد للاضطهاد الذي مورس في صفوف الأهليين في تطوان والضباط المشتبه في أنهم ينتمون للماسونية[4].

أدى الوضع إلى تناقض أكبر، أولا، لأن مجلس الوزراء الذي يضم عدداً كبيراً من الماسونيين في الجمهورية، والتي أخرت مغادرة المفوض السامي لأكثر من سنة، حتى يناير 1933. وثانيًا، من بين إصلاحات أثانيا المناهضة للعسكرية، المرسوم 03 يونيو1931 زاد من صلاحيات المفوض السامي على حساب الرئيس الأعلى للقوات العسكرية[5]. لكن الإجراء المذكور، من حيث المبدأ مواتٍ للأطروحات المدنية التي سعت إلى وضع حد للتفوق التقليدي للجيش في المنطقة، كان له تأثير عكسي لأن القائد العسكري في ذلك الوقت كان ماسونيًا وأعلى زعيم سياسي مدني الذي كان مخالفا للنظام[6].

تمكن لوبيث فرير من ممارسة سلطته دون عوائق وشن حملة تطهير قام بموجبها بفصل جميع الماسونيين الذين شغلوا مناصب مدنية وعسكرية عالية في المنطقة. وكان من بين الذين فُصيلوا المندوب العام والسلطة السياسية الثانية في المنطقة بعد المفوض السامي إميليو ثابيكو (Emilio Zapico))، وميغيل كابانياس (Miguel Cabanellas) (القائد العام للقوات المسلحة)، وكريستوبال دي لورا (رئيس الشرطة) وديات بلاثا (Díaz Plaza) (قائد سلاح الخيالة ورئيس المحلة بتطوان)[7].

---

[1]. كان يحمل الجنسية الإسبانية والمصرية وفيما بعد المغربية.

[2]. Valeria Aguiar Bobet, *La Masonería española en el Protectorado,...* op.cit., p.15.

[3]. Ibid, p.157.

[4]. Manuel de Paz Sánchez, *La Masonería y la pérdida de las colonias,* Ediciones Idea, Santa Cruz de Tenerife, 2006, p.284.

[5]. Rocío Velasco De Castro, «La represión contra la población civil del Protectorado español en Marruecos», *Hispania Nova: Revista de historia contemporánea*, nº. 10, 2012, p.7.

[6]. Ibidem.

[7]. Ibidem.

أثرت إجراءات المفوض السامي لوبيث فرير المذكورة سابقا على المغاربة. نتيجة حملة الاضطهاد والطرد من المناصب الرئيسية للمؤسسات المحلية والاستعمارية، في غشت 1932، انضم عبد السلام بنونة، وخوصيه ألبيرولا للمحفل الماسوني ورئيس مجلس بلدية تطوان، إلى قائمة الماسونيين المفصولين[1]. امتد وضع بنونة إلى وضع غيره من المسلمين في المنطقة. غير أنه سيطفو على السطح خلاف جديد بين الحركة الوطنية وإسبانيا، بعد لقاء فرير بالمقيم العام الفرنسي لوسيان سان في عرباوة، بتاريخ 20 يوليوز 1931، ولعل سبب هذه الزيارة هو قضية انسحاب إسبانيا من الشمال التي أثيرت مرة ثانية[2].

ونخلص إلى أن سياسة المفوض السامي لوبيث فرير في هذه الفترة حكمتها الذاتية في تسيير المنطقة الخليفية، وذلك لافتقاده لنظرة شمولية وواضحة، إضافة إلى كونهم أخذوا المبادرة الفردية، كل حسب توجهاته وقناعاته، في إصدار الأوامر وهذا ما انعكس سلبا على المغرب وإسبانيا[3].

كانت سياسته نموذجا لسياسة المهادنة والكياسة المعتمدة على فكرة المراقبة أولا، ونشر«التنمية» و«الحضارة»، أي حضور الهاجس الأمني بقوة، هذا الأخير لن يترك الفرصة كاملة لأي محاولة أو جهود لتنمية القطاعات الاجتماعية والاقتصادية بالمغرب الخليفي[4].

على الرغم من كل الجهود المبذولة لتجنب تكرار نموذج الإدارة الاستعمارية الذي كان مألوفًا له، فقد عاد إلى نفس عيوب البيروقراطية الضخمة والبطيئة والتي عفا عليها الزمن، والتي لم تبطئ الأداء الطبيعي للآلية الإدارية فحسب، بل نتج عنها أيضًا عبء على الخزائن العامة[5]. لكن في الواقع لا تتماشى سياسة الجمهورية مع هذا التوجه فقد عاشت انفلاتا أمنيا كبيرا تجلى بوضوح في أحداث باب تازة، وبمناسبة هذا الحدث عملت على تقليص عدد الجنود، وحملت مسؤولية الفشل للمفوض السامي لوبيث فرير، الذي أصبح هدفا للانتقادات المتسارعة من قبل التيار الاشتراكي في مدريد من جهة، والوطنيين في المنطقة الخليفية من جهة أخرى إذ أقالت لوبيث فرير وعوضته بخوان موليس الذي كان حاكما عاما ببرشلونة قبيل هذا التعيين، في سنة 1933 عين فرير سفيرا في كوبا وحل محله في المغرب خوان موليس[6]. وفي سنة 1936

---

[1]. Ibidem.

[2]. محمد بن عزوز حكيم، **أب الحركة الوطنية**، م. س، ج3، ص.60.

[3]. M.R. de Madariaga, «La II República en El Protectorado...», op.cit., p.101.

[4]. محمد بويقران، **المغرب والجمهورية الثانية**...، م. س، ص.116.

[5]. M.R. de Madariaga, «La II República en El Protectorado...», op.cit., p.101.

Enrique Varela Iglesias, Tesis Doctoral, Dirigida Por: Dr. D. Federico Martínez Roda, Universidad Cardenal Herrera-CEU, Valencia 2012., p.869.

دعم "المتمردين" وأعرب عن تعاطفه مع الكتائب الإسبانية[1]. وبعد الحرب الأهلية عمل أستاذا للقانون الدولي في المدرسة الدبلوماسية[2].

كانت المشكلة تتمثل في العثور على بديل له يستوفي الشروط لشغل هذا المنصب. في النهاية، وقع الاختيار على المحامي الكاتالوني خوان موليس، الذي يتمتع بالكفاءة العالية في القانون، لكنه ليس على دراية بالشؤون المغربية على الإطلاق.

خاتمة:

مثّلت فترة لوبيث فرير مرحلة مفصلية في تاريخ الحماية الإسبانية بشمال المغرب عموما وفي المفوضية السامية عموما، حيث تداخلت فيها التحولات السياسية التي عرفتها الجمهورية الثانية مع واقع استعماري متأزم. حاول فرير المزاوجة بين الخطاب الإصلاحي الجمهوري ومتطلبات السيطرة العسكرية، غير أن جهوده اصطدمت بتعقيدات البنية الإدارية والقيود التي فرضتها المصالح الإسبانية العليا. ورغم محدودية نتائجه، فقد ساهمت تجربته في كشف حدود المشروع الجمهوري بالمغرب، وأبرزت بداية تحول في الرؤية الإسبانية نحو مقاربة أكثر إدارية وتنموية، كما حفّزت الوعي الوطني المغربي على إدراك تناقضات السياسة الاستعمارية ومواصلة مسار المطالبة بالتحرر والسيادة.

لائحة المراجع الإسبانية والأجنبية:

أولا :المصادر الأرشيفية:

Archivo General de la Administración (AGA, Alcalá de Henares)

- AGA (15) 3.01, Caja 81.10122, "Informe sobre los funcionarios marroquíes en la administración del Protectorado español, elaborado por la DAI en 1934."
- AGA (15) 3.01/02, Caja 81.10121, "Información sobre la visita del embajador de Francia Corbin al Ministro de Estado, 22 de junio de 1931."
- AGA (15) 13.01, Caja 81.696, "Situación general de las cabilas, julio, agosto y septiembre de 1933."

[1]. Ibidem.

[2]. C.P.F.Turégaño, «La Alta Comisaria de España en Marruecos....», op.cit., p.198.

- AGA (15) 13.01, Caja 81.660, "Telegrama de la Alta Comisaría, Tetuán, 15 de junio de 1933."

ثانيا: الكتب باللغة العربية:

- ابن عزوز حكيم محمد، *يوميات زعيم الوحدة*. الرباط: مؤسسة عبد الخالق الطريس للثقافة والفكر، والهلال العربية للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 1990.
- *أب الحركة الوطنية الحاج عبد السلام بنونة : حياته ونضاله*. الرباط: مطابع ميثاق المغرب، 1995.
- السعود عبد العزيز، *الاستعمار الإسباني في المغرب: المقاومة المسلحة والنضال الإصلاحي والسياسي الوطني*. تطوان: مؤسسة الشهيد امحمد أحمد بن عبود، الطبعة الأولى، 2016.
- برادة عبد الرحيم، *إسبانيا والمنطقة الشمالية المغربية (1931–1956)*. الدار البيضاء: إفريقيا الشرق، 2007.
- بويقران محمد، *المغرب والجمهورية الثانية في إسبانيا (1931–1936)*. الرباط: دار أبي رقراق للطباعة والنشر، المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، 2013.
- بنونة عبد السلام، وشكيب أرسلان. *نضالنا القومي في الرسائل المتبادلة بين الأمير شكيب أرسلان والحاج عبد السلام بنونة*. طنجة: مطبعة دار الأمل، الطبعة الأولى، 1980.
- دي مادارياغا ماريا روسا، *مغاربة في خدمة فرانكو*. ترجمة كنزة الغالي، تقديم محمد العربي المساري. الدار البيضاء: منشورات الزمن، مطبعة النجاح الجديدة، الطبعة الثانية، 2014.
- مارتين ميكيل، *الاستعمار الإسباني في المغرب (1860–1956)*. ترجمة عبد العزيز الودي. الرباط: منشورات، 1988.

ثالثا: المقالات باللغة العربية:

- الأزرق غيثة، "علاقة الحركة الوطنية الشمالية بالماسونية خلال فترة الجمهورية الثانية (1931–1936)". ضمن *قبسات تاريخية: أعمال مهداة للأستاذة فاطمة نافع*. تنسيق الحو عبيبي، بوشتى المشروح، وسيدي محمد الكتاني. فاس: مطبعة بلال، منشورات مركز أطاليس، 2024.

رابعا: المراجع باللغات الأجنبية:

- Aguiar Bobet, Valeria. *La Masonería Española en el Protectorado Marroquí. Tomo V.* Santa Cruz de Tenerife : Ediciones Idea, 2021.
- Atienza Peñarrocha, Antonio. *Africanistas y Junteros: El ejército español en África y el Oficial José Enrique Varela Iglesias.* Tesis Doctoral dirigida por Dr. Federico Martínez Roda. Universidad Cardenal Herrera–CEU, Valencia, 2012.
- Cabezas, Octavio. *Indalecio Prieto, Socialista y español,* Madrid: Algaba Ediciones, 2005.
- García Figueras, Tomás. *Marruecos: La acción de España en el norte de África.* Barcelona : Ediciones Fe, 1939.
- Girona, J. C. *Entre el reformismo y el combate por la independencia: El nacionalismo en el norte de Marruecos (1912–1956),* Tesis Doctoral dirigida por Josep Sánchez Cervelló y Manuel Loff. Universidad Rovira i Virgili, Tarragona, 2020.
- López García, Bernabé. *Política y Movimientos Sociales en el Magreb.* Madrid : Centro de Investigaciones Sociológicas, 1989.
- Madariaga, María Rosa de. *Marruecos, ese gran desconocido: Breve historia del Protectorado español,* Madrid : Alianza Editorial, 2013.
- Paz Sánchez, Manuel de. *La Masonería y la pérdida de las colonias.* Santa Cruz de Tenerife: Ediciones Idea, 2006.
- Vilar Ramírez, Juan Bautista. *Un diplomático español entre Marruecos y Cuba: Nuevas aportaciones documentales a la biografía de Luciáño López Ferrer y a sus conexiones con la masonería.* Murcia: Editorial V Centenario, 1992.

- Azaña, Manuel. *Memorias políticas y de guerra.* Edición de Carlos Rojas. Barcelona: Editorial Crítica, 1978.

- *Diarios completos: Monarquía, República, Guerra Civil.* Introducción de Santos Juliá. Barcelona : Crítica, 2000.

خامسا: المقالات العلمية باللغة الاسبانية:

- Aguiar Bobe, Valeria. "Soldados orientalistas: Teosofía y Masonería en el Magreb durante la II República Española." *Revista de Estudios Históricos de la Masonería Latinoamericana y Caribeña* 8, no. 2 (2017).

- Aguilar Bobet, Valeria. "Hermano Moro: Masonería y Colonialismo en el Protectorado Español de Marruecos (1931–1936)." *Rehmlac* 9, no. 2 (December 2017–April 2018).

- Ferrer Benimeli, José Antonio. "Tres documentos y situaciones de la masonería en Melilla y Tetuán." *Aldaba: Revista del Centro Asociado a la UNED de Melilla* 9 (1987).

- Madariaga, María Rosa de. "La II República en el Protectorado: Reformas y contrarreformas administrativas y burocráticas." *Revue Awraq* 5–6 (2012): 106.

- "El lucrativo 'negocio' del Protectorado Español." *Hispania Nova: Revista de Historia Contemporánea* 16 (2018).

- Páez-Camino Arias, Feliciano. "El Magreb en las relaciones hispano-francesas durante los años treinta." *Studia Historica. Historia Contemporánea* 13 (1995–1996):

- Pérez Fernández Turégano, Carlos. "La Alta Comisaría de España en Marruecos: Estudio institucional y prosopográfico." In *La Administración del Protectorado español en Marruecos,* coordinado por Javier Alvarado Planas y Juan Carlos Domínguez Nafría, 189–210. Madrid : Boletín Oficial del Estado – Centro de Estudios Políticos y Constitucionales, 2014.

- Velasco de Castro, Rocío. "La represión contra la población civil del Protectorado español en Marruecos." *Hispania Nova : Revista de Historia Contemporánea* 10 (2012).

- Sin autor. "Homenaje a Cristóbal de Lora, Masón Asesinado por la intolerancia en 1936." *Revista Opinión,* 17 de julio de 2022. https://www.diariomasonico.com/historia/homenaje.a.cristobal.de.lora.mason.asesinado.por.la.intolerancia.en.1936/

سادسا: الصحف والمجلات:

- *El Telegrama del Rif.* "Fallecimiento del Gran Visir." 26 de mayo de 1931.

- *Bulletin de l'Afrique Française.* n°7, juillet 1931, pp. 479–480.